١٣٧

المورد

مَجلة تُرَاثية فَصليةٌ مُحكّمة

تصدرها وزارة الثقافة ـ دار الشؤون الثقافية العامة

الجلد الخامس والثلاثون ـ العدد الاول ـ سنة ٢٠٠٨

المورد

مجلة تراثية فصلية محكّمة

تُصدرها وزارة الثقافة - دار الشؤون الثقافية العامة

المجلد الخامس والثلاثون

العدد الاول-٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ

رئيس مجلس الادارة / نوفل ابو رغيف

الهيأة الاستشارية

أ.د. خديجة الحديثي
أ.د. جواد مطر الموسوي
أ.د. فليح كريم الركابي
أ.د. داود سلّوم
أ.د. مالك المطلبي
الأستاذ حسن عزيبي

رئيس التحرير
د. محمد حسين الأعرجي

هيأة التحرير
نائب رئيس التحرير
احمد عبد زيدان
سكرتير التحرير
محمود الظاهر

التصحيح اللغوي

نجلة محمد
امل عبد الله

الإشراف الفني والتصميم

جنان عدنان لطيف
ابتسام السيد

dar-iraqculture@yahoo.com
dar-iraqculture@hotmail.com

الأسعار

العراق: ٥٠٠ دينار، الأردن: ديناران، الإمارات: ٢٠ درهماً. اليمن: ٣٠ ريالاً، مصر: ٣ جنيهات، ليبيا: ٣ دنانير، الجزائر: ٦٠ دينارا، تونس: ديناران. المغرب: ٢٠ رهما.

عنوان المراسلة

دار الشؤون الثقافية العامة
- الأعظمية -
ص. ب: ٤٠٣٢ بغداد
جمهورية العراق
هاتف: ٤٤٣٦٠٤٤
فاكس: ٤٤٨٧٦٠

المشاركة السنوية

٥٥ دولارا في الأقطار العربية.
في دول العالم الاخرى

المحتوى

الافتتاحية

القرآن الكريم متبوع لاتابع ..... رئيس التحرير ٣ــ٤

بحوث ودراسات

فلسفة الحضارة عند ابن خلدون..... أ.د. قيس هادي احمد

٥ــ١٠

دراسة في المنطق الاسلامي الاصيل..... د.سعد خميس علي

١١ــ٢٣

اعياد بغداد في ذاكرة شعرائها منذ التاسيس حتى نهاية العصر

العبا سي الاول.....د. حسام داود خضر الأربلي

٢٤ــ٥٩

المفارقة في شعر المتنبي .....أ.د. عبد الهادي خضير

عرض ونقد

نظرات نقدية على تحقيق كتاب تهذيب إصلاح المنطق

للتبريزي.....احمد عبد زيدان

نصوص محققة

متشابه القران لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي

القسم الثاني ..... دراسة وتحقيق د. محمد حسين آل ياسين

١٢٧ــ١٤٧

خمس صفحات خطية في النباتات

اخبار التراث العربي

اخبار التراث العربي ..... اعداد حسن عريبي الخالدي

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

نظرات نقدية على تحقيق كتاب تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي

تحقيق الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود

أحمد عبد زيدان

ملاحظات على مقدمة التحقيق

ليس من السهل أن تتصدى لمخطوط بالتحقيق سواء أكان في اللغة أم الأدب أم غير ذلك؛ فتتبع المخطوطات أو النسخ من مكتبة الى أخرى ومن بلد الى آخر ليس بالعمل الهين. والأصعب من ذلك هو اكتساب الخبرة في معرفة العصر الذي يعود إليه المخطوط، وهل دخل فيه زيادة أو اخترم شيء منه.

وليس التحقيق عملا آليا، كما يعتقد بعضهم، بل هو عمل يحتاج الى الكثير من الصبر والتتبع والخبرة العالية أو التخصص بالمادة التي يتناولها الكتاب المراد تحقيقه. لذا نرى محققي هذه المخطوطات أو بعضهم، لنكون دقيقين ــ يخطئون مؤلفي تلك المخطوطات في بعض المواضع. وقد يكون ذلك في أمور تاريخية أو عقائدية أو لغوية أو غير ذلك.

وأروع مافي الكتب المحققة تلك الفهارس التي في نهاياتها، المصنفة تصنيفاً دقيقاً في حقول الأعلام أو اللغة أو الحيوان وغير ذلك مما ليس يخفي على كل متتبع للكتب التراثية.

ومحقق كتاب تراثي ليس له خبرة طويلة بالتحقيق يمكن أن يُعذر إذا اختار تحقيق كتاب ليس من أمات الكتب العربية، وخصوصا اذا اتسم عمله بالآلية ودون ملاحظات قيمة على المادة في هامش الكتاب.

ولكن أن تقصد لكتاب لغوي ضخم بحجم كتاب تهذيب إصلاح المنطق الذي يقول عنه المحقق "له من الأهمية ما كان لكتاب ابن السكيت"[1] وأن تجعله جزءاً من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، وأن تبدي قصوراً في كثير من جوانب التحقيق؛ فضلا عن مقدمة فقيرة لاتطلع القارئ على طريقة تأليف الكتاب، والهنات التي يتسم فيها هنا وهناك فتلك أشياء لا تجد فيها مندوحة عن طعون أقلام الناقدين عندما يعلمون أن استاذه الدكتور محمود فهمي حجازي بذل من الجهد الكثير في توجيهه وارشاده[2].

وقد بدأ المحقق عمله بتقديم مختصر للكتاب، واصفاً إياه بأنه أحد الكتب التي ألفت في شرح أو تهذيب كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت ثم ذكر التصانيف الأخرى التي تناولت كتاب الإصلاح بالشرح أو التهذيب. ذاكراً في النهاية فضل من أشرف على الرسالة، أو مد له يد العون لإخراجها بهذا الشكل. وقد عرف بعد ذلك بالتبريزي مؤلف الكتاب بإيجاز. ثم ذكر شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، ثم منهج التبريزي في كتابه، والنسخ التي اعتمدها في التحقيق.

وتعال، قبل الانتقال الى متن الكتاب، لنطلع على طريقة تحقيق الدكتور عبد العزيز ونناقش ماجاء فيها. فقد ذكر الدكتور المحقق عنوان "وهناك ملاحظات حول تلاميذ التبريزي"[3] وأراد به شيوخه

وليس تلاميذه، وربما يعد هذا من السهو الطباعي ولكن لا بد من التنبيه عليه. وفي الصفحة الحادية عشرة ذكر قول السيوطي الذي عاش في القرن التاسع وبداية العاشر الهجريين: إن "القصباني..الخ" ثم ذكر بعد ذلك "أن الحموي سايره في ذلك" ونحن نعلم أن ياقوتا الحموي قد عاش في القرن السابع الهجري. وهل يعقل أن الميت يساير الحي في رأي ما أم العكس وبينهما قرنان أو أكثر. ثم ذكر، والحديث لا يزال عن الفضل القصباني، في الصفحة عينها: "والصحيح ما ذكر وأن [كذا] شيخ التبريزي هو الفضل بن محمد القصباني، كما يتضح في بغية الوعاة." قال هذا الكلام ولم يبين لنا كيف وصل الى هذه النتيجة، وكيف اتضح ذلك في بغية الوعاة.

وفي الهامش الأول والثاني والثالث التي اثبت أسفل الصفحة ذاتها ذكر صفحات وأجزاء دون الإشارة الى مصادرها وهذا قصور في منهج البحث.

وفي الصفحتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ذكر اعتراضه على ابن خلكان، لأن الأخير قد ذكر أن الخطيب البغدادي كان تلميذا للتبريزي بقوله: "والصحيح ما ذكر وأن [كذا] الخطيب البغدادي كان شيخاً للتبريزي ولم يكن تلميذا له "قال ذلك ولم يبين لنا المصادر التي أعانته على ذلك، وكيف استطاع أن يتوصل الى هذه النتيجة، ويصح على ذلك ماذكره من اعتراضه على علاقة التبريزي بابن بابشاذ.

وقد ذكر مؤلفات التبريزي معتمداً على مصادر عدة منها تاريخ الأدب العربي لبروكلمان[1] وربما يكون المرجع المذكور مساعدا للمحقق، ولكن ليس مصدراً يمكن أن يتوثق به؛ فالفضل ليس لبروكلمان في ذكر مؤلفات التبريزي ولكن للكتب القديمة التي حصل منها على معلوماته تلك.

وفي الصفحة التالية لها ذكر في الهامش الثاني أن الجزء الأول من كتاب تهذيب إصلاح المنطق قد طبع بإشراف صالح علي سنة ١٩٠٧، وقد طبع مرات أخرى بإشراف بدر الدين النعساني. فإذا كان الجزء الأول قد طبع مرات عدة بإشراف صالح علي مرة ومن قبل بدر الدين النعساني مرة أخرى فأي فضل بقي للكتاب حتى يستحق أن يكون جزءاً من متطلبات رسالة دكتوراه.

وصفه لمنهج التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق

ذكر المحقق[2] أن من بين الدوافع التي دفعته الى تأليف التهذيب هو "التكرار الذي تضمنه الكتاب، وقد نسي أو لم يتنبه الدكتور فوزي أن التبريزي وقع في الذي وقع فيه سابقه[3]، وقد تكلم على طريقة عرض التبريزي للمادة اللغوية[4] وكيفية إيراده الشواهد اللغوية وشرحه عليها، وقد غفل عن أن يذكر أن التبريزي يشرح المادة ذاكراً أبياتا عديدة يكون ذلك من ضمنها، ويشرح الأبيات التي ليس لها علاقة بالشاهد اللغوي شرحاً لغوياً، وربما يذكر لها واقعة تاريخية، وفوق ذلك أنه يقوم بذكر شواهد لها جديدة شارحاً إياها شرحاً مطولا؛ كل ذلك لاستعراض مقدرته وثقافته اللغويتين وهذا ما جعل الكتاب أكبر حجماً من إصلاح المنطق[5].

الشيء الآخر واجب التنبيه عليه هو أن التبريزي قد غير عناوين بعض الأبواب ومثال على ذلك ماورد بعنوان "باب نوادر ماتلحن فيه العامة"[6]، وقد ورد عنوانه في كتاب الإصلاح "ماورد على باب فَعَل" وقد دمج التبريزي بعض الأبواب وفصل بعضها.

ولا بد لي قبل، أن أترك المقدمة وأدخل في المادة المحققة، أن أذكر الأغلاط اللغوية والإملائية التي وقع فيها المحقق. في الصفحة الرابعة عشرة السطر السادس قال: "تناوله أبو عبيد القاسم بن سلام معتمد.." وبديهة أن "معتمد" هنا حال والحال منصوب أبداً. وربما يكون ذلك من السهو الطباعي. وفي الصفحة الخامسة عشرة السطر الخامس قال: "وقد ظن البعض" ونعلم أن بعضاً لا تدخل عليها أداة التعريف حالها حال كل وغير؛ وعزاؤه أن سيبويه والجاحظ والمسعودي وابن هشام قد كتبوها معرفة بالألف واللام. وفي الهامش الأول من الصفحة نفسها "وتوجد منه نسخة بدار الكتب" ولم نعلم أن أحداً من القدماء قال ذلك والصحيح هو "وفي دار الكتب المصرية..."، وقد كرر في الصفحات التالية هذا الغلط مرات عدة، وهذا الغلط تسرب إلى العربية عن طريقة الترجمة

الحرفية عن اللغات الأخرى.

وفي الصفحة الثامنة عشرة السطر الأخير قال: "ولا يعدو أن يكون عرضا عاديا.." وعادي منسوب الى قوم عاد. والأنسب له أن يبدل بسيطا بعادي.

وفي الصفحة التاسعة عشرة السطر الخامس ذكر "والكتاب رغم ذلك" وحري به أن يقول: برغم أو على الرغم. وفي السطر الأول من الصفحة الحادية والعشرين قال: "وبالنسبة للمواد اللغوية" ونسب يتعدى بحرف الجر إلى. والعرب القدماء لم يتكلموا بذلك،ولكنني وجدت ابن هشام في كتابه أوضح المسالك قد قال "أما بالنسبة إلى.." مرات كثيرة أما العرب فتقول: "أما فلان.." وأما الكتاب أو المدينة الفلانية".

هنات التحقيق:

المعروف أن أي محقق حينما يضع هوامشه يبدأ بالمصدر الأقدم تاريخاً فالأقل قدماً وهكذا. لأن تلك المصادر تعتمد على ماقبلها في ذكر الكثير من المعلومات. غير أن الرجل لم يلتزم بذلك؛ فربما جاء الأقرب في القدم قبل الأقدم، وقد جعل ذلك طريقة لعمله بحيث لا يمكن حصره[11]؛ فقد وضع لسان العرب قبل سيرة ابن هشام وتهذيب الألفاظ،فالإنصاف فمختار الصحاح.

وقد تعود المحقق الفاضل أن يضع لكل بيت من القطعة الواحدة هامشاً يسرد فيه المصادر التي ورد فيها؛ فهو يذكر مصادر البيت الأول التي هي عينها مصادر البيت الثاني والثالث والرابع إن وجد. والاختلافات في نسبة الأبيات الى قائليها، وكان حرياً به أن يذكر ذلك في هامش البيت الأول. ثم يذكر الاختلافات في روايات ألفاظ الأبيات التي تأتي بعد؛ إن كانت هنالك اختلافات. وكان ذلك دأبه في كل عمله.

لم يعرف الكثيرين ممن ذُكرت أبيات لهم أو أقوال في الهوامش، مع أنه عرف بعضاً آخر وكرر ذلك في غير موضع[12].

وفي بعض المرات يعرف قائل الشاهد ولكنه لم يذكر ميلاده أو وفاته أو البلد الذي عاش فيه؛ بل يكتفي بالإحالة على مصادر أخرى.

في الكتاب شواهد لشعراء معروفين ولهم دواوين محققة، وحينما يثبت هامشاً للشاهد يذكر الديوان ويذكر بعده المصادر التي وجد فيها هذا الشاهد مع عدم اختلاف في اللفظ؛ وهذا غير جائز لأن الديوان يغني عن المصادر الأخرى، ولو حصل اختلاف في الألفاظ لكان محقاً في ذلك. وفي مرات أخر يذكر المصادر ويهمل الديوان[13]. وقد يعطي الكلمات في الهامش شرحاً لا يختلف عن شرح المؤلف في المتن وهذا من تفسير الماء بالماء[14].

ومما تعوده المحقق ذكره بعض المراجع مع المصادر التي اعتمدها في توثيق النصوص ومن ذلك ذكره كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان[15]، وكتاب شعراء النصرانية للأب لويس شيخو. وهذا أمر غير صحيح فجرجي زيدان والأب لويس شيخو قد رجعا الى الكتب القديمة عند كتابة تلك النصوص فلا يجوز اتخاذهما حجة أو مرجعاً.

منهج التبريزي حينما يذكر اسم مكان أو جبل أو نبات أن يكتفي بالقول اسم مكان أو جبل أو نبات دون شرح[16]. ولم يتعب الدكتور فوزي نفسه بشرحها أو تعريفها بل اكتفى في الهامش بالإشارة الى معاجم البلدان أو كتب النبات. وقد اتبع النهج ذاته مع الأمثال التي ذكرها التبريزي من غير شرح بل أحالنا على كتب الأمثال[17] و[18].

ذكر صاحب التهذيب مفردة "غُفة" وشرحها بقوله: "اغتف فلان إذا أكل شيئا يسيراً من الطعام ثم استشهد ببيتين أولهما قول طفيل الغنوي:

وكُنا إذا ما اغتفّت الخيلُ غُفّةً
تجرّدَ طُلاّب الثّرات مطلّبُ

وقول الأعشى:

إنا لنمنع جارنا إذ
بعضهم يغتف جاره[19]

وواضح أن معنى البيتين لا يسعف ما أراد المؤلف، وأنه قد أخفق

في الإتيان ببيت يوضح فيه ماأراد، والبيتان لهما معنيان آخران، بيد أن المحقق الفاضل لم يلحظ ذلك وكان همه أن يوثق البيتين من المظان فحسب.

يذكر المؤلف أحياناً بعض المصطلحات العروضية من غير أن يبين لنا ماذا تعني، وكان حقاً على المحقق أن يشرح ذلك في الهامش كما في مصطلح "إكفاء"[٢٠] والسناد، وفاتني أن أذكر أن التبريزي ذكر بعض المصطلحات الدينية التي تتعلق بالفرق الإسلامية ومنها المرجية[٢١] وكان نصيبها من البخس مثل نصيب ما قبلها.

استشهد التبريزي ببيت صخر الغي الهذلي على كلمة "النَّقَد"

عاضهـا اللّهُ غُـلاماً بعدمـا

شابـت الأصداغُ والضرس نَقِدْ[٢٢]

فهمش له الدكتور فوزي بقوله "البيت للهذلي كما في اللسان.." ولا ندري أيهم هذا الهذلي، فكتاب شرح أشعار الهذليين مليء بأسماء كثيرة ولو اكتفى بالإشارة الى لسان العرب لكان خيراً له.

يذكر المؤلف في مواضع كثيرة ألفاظا عفاها الزمن فتحتاج إلى شروح في الهوامش ككلمة بجزأ وكلمة الروح[٢٣]. ومن واجب أي محقق أن يشرح ذلك في الهامش معتمداً على أمّات المعاجم العربية.

جاء بيت هدبة بن الخشرم في حالة إقواء:

فأوصيكِ إن فارقتني أمّ عامرٍ

وبعض الوصايا في أماكن تنفعا[٢٤]

فلا تنكحي إن فرّق الدهرُ بيننا

أغمّ القفا والوجه ليس بأنزعا

فلم يبين لنا الدكتور فوزي أن كلمة "تنفعا" يجب أن تاتي مرفوعة لعدم وجود الناصب.

ذكر التبريزي شاهداً من قصيدة مشهورة لجرير وهو:

لو تعلمين الذي نلقى أويت لنا

أو تسمعين إلى ذي العرش شكوانا[٢٥]

اكتفى الدكتور فوزي بالتعليق في الهامش "بلا نسبة في السيرافي" وهل يحتاج السيرافي الى ان ينسب البيت الى جرير، وقديما قالوا: "أشهر من قفانبك"؟

تعود المحقق أن يوثق كل مثل بالإشارة الى كتب الأمثال غير أنه أهمل المثل: "لشرٌّ ما ألقاك أهلك"[٢٦].

وفي باب "فَعْلة وفُعلة"[٢٧] ربما يدرك المؤلف أن الأولى تأتي مصدراً والثانية تأتي اسماً، والمعروف في اللغة أن المصدر يأتي في مكان الاسم والعكس صحيح مثل الاية "إلاّ من اغترف غُرفة" بيد أن المحقق لم يكلف نفسه عناء هذه الالتفاتة في الهامش.

يذكر المؤلف كلمات كثيرة فيشرحها أحيانا ويتركها أحيانا أخرى من غير شرح بيد أن المحقق الفاضل لم يخصص لها هوامش لشرحها ويحيلنا على المعاجم التي اعتمدها، ولا أدري ما الذي جعله يحيلنا على كتاب فقه اللغة في شرح كلمة "رَيط"[٢٨] مع أن التبريزي لم يقصر في تبيان معناها.

ذكر التبريزي في باب "ما أتى على فَعَلْتُ وفاعلتُ بمعنى واحد" جملة "لا مردَّ لما قضاه الله في طارقتُ نعلي"[٢٩]. وواضح أن هناك حذفاً قدسها عنه كاتب النسخة الأولى، وقد اتبعه في ذلك ناسخا المخطوطتين الآخريين فلم يتنبه الى ذلك السيد المحقق.

ومن محاسن الصدف أنني أردت أن أتعرف عقبة بن سابق[٣٠] فتبعته في فهارس الأعلام فلم أعثر عليه، وربما فات الدكتور فوزي الكثير من ذلك حينما وضع فهارسه.

وقد ذكر المؤلف كلمة "مَجَل" ناسباً معلومته الى كتاب الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام، وقد أثبت المحقق الكتاب في الهامش ونسي رقم الصفحة وقد يكون ذلك من السهو الطباعي.

وقد ذكر التبريزي ما يأتي "مفعول"[٣١] من ذوات الياء، ويأتي بالتمام والنقصان مثل مخيط ومخيوط. ولم يتدخل المحقق لنسبة ماجاء بالتمام الى لغة بني تميم، وقد تعود ذلك في كثير من المواضع ولا أحب أن أقف عند كل موضع لئلا أطيل البحث.

وقد عرف الشاعر كعب بن معدان الأشقري في الهامش[٣٢]، ولكنه اكتفى بالقول "إنه من شعراء خراسان" من دون ذكر المولد أو الوفاة أو ما ينسبه الى أي قرن.

قال التبريزي: "ومن النحويين من ذهب الى أن الكاف التي للتشبيه تكون اسما"[٣٣]. ولم يكلف الدكتور فوزي نفسه مشقة ذكر ذلك النحوي أو النحويين الذين ذهبوا هذا المذهب مع أنه وثق الشاهد الذي استشهد به التبريزي من بعض كتب النحو.

ومما كرره التبريزي غير مرة قوله: "وزعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق: "هذه عصايَ"[٣٤]. وقد ذكر الجاحظ في البيان والتبين[٣٥] إن أول لحن نقل عن البادية قولهم "هذه عصايَ". ومعروف أن الجاحظ قد سبق الفراء في ذلك. وإن لم يجد ذلك تلميذ الدكتوراه يهديه إليه أستاذه المشرف أو هيئة المناقشة.

الهامش الرابع في ١٤٥/٢ حقه أن يكون الهامش الثالث المتعلق ببيت الكميت، وربما يكون المحقق نسي ذلك أو ربما يكون من أخطاء المصححين الطباعيين.

وبعض قصص الأمثال له روايات مختلفة مثل قصة خفي حنين و "وافق شن طبقة"[٣٦]. وقد ذكر المؤلف رواية لكل مثل تختلف عن رواية أخرى لكل منهما وحري بالمحقق أن يشير الى ذلك الاختلاف، وليست كتب الأمثال عنه ببعيدة.

استشهد التبريزي ببيت الراعي:

يَسُنُّها آبلٌ ما إن يُجَزِّئُها

جزءا شديدا وما إن ترتوي كريما[٣٧]

علق الدكتور فوزي مسعود في الهامش: "البيت للراعي، ويقال إن الجوهري نسبه لابن الرقاع.." وحري به أن يثبت صحة هذا الكلام من المصادر التي لم يذكرها في الهامش. وإذا كان للراعي فلم لم يذكر الديوان والصفحة التي فيها البيت؟! أو يرجع الى ديوان عدي بن الرقاع العاملي.

وعادة يتكرر بيت أو أبيات أو مسألة لغوية أو اسم علم؛ فيشير المحقق في الهامش الى المصادر الأخرى التي وردت فيها هذه الأمور ويذكر صفحاتها. ولكنه عند تكرار هذه الأمور لايشير الى الصفحات التي سبق أن ذكرت فيها هذه المسائل بل يثبت في الهامش مرة أخرى المصادر ذاتها التي اعتمد عليها أول مرة؛ ومثال ذلك كثير ومنه بيت الفرزدق:

فإن حراماً أن أسب مقاعساً

بآبائي الشمِّ الكرامِ الخضارمِ

ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسبني

بنوعبد شمسٍ من مناف وهاشم[٣٨]

الخطأ في التشكيل ورسم الكلمات:

ويقف المرء حائراً أمام هذا العدد الذي يتمرد على الحصر أهو مما غلط المحقق في تشكيله أم هو من الخطأ الطباعي حينما لم يبذل من الجهد القدر الكافي، وتركه في أيدي المصححين الطباعيين الذين لا علم ولا دراية لهم بذلك؟. ولا يمكن على أي حال، إلا أن نحسب بعضا مما وهم فيه، وبعضا، لوضوح الغلط فيه، أنه مما سها فيه المصححون. ومن ذلك:

"ناقة حَسِير. أي مُعيية"[٣٩] وهي على وزن مَفيلة. وأصلها "مَعيِيَة" أي على وزن "مَفعِلة" ونتيجة لعملية صرفية أصبحت "مَعيبة" وليس مُعيبة. ولو ذكر الاسم مع الصفة لقيل ناقة مَعيب.

وفي علم الصرف ان اسم المكان من الثلاثي يكون على وزن "مَفْعِل" إذا كان مضارعه مكسور العين، ويلحقه أحد عشر شاذاً من الأوزان الاخرى، ولم يذكروا من تلك الشواذ "مَخرِج" بل هو مخرَج على وزن "مفعَل" لأن مضارعه مفتوح العين، ولا أدري لم كسره.

وفعل الأمر من "ثقل" يقال "آثقُل" وليس "أثقِل"؛ لأن الاسم المفعول "مَثقول"[٤٠].

تتكرر في تضاعيف الكتاب كلمات مثل "شيءٌ" والرسم الصحيح كما رسمتُه لأن الياء ساكنة فمن حق الهمزة أن ترسم مفردة مثل دفء وبطء..الخ. ولكن الرجل تعود أن يرسمها "شئ"[٤١].

ويَرمي الرجل بحجر أو بنظرة وليس يُرمي كما شكل الكلمة: ويُرمينه بأعينهن"[٤٢]؛ لأن الفعل ثلاثي فمن حق ياء المضارعة أن تفتح، وأرمي يُرمي تعطي معنى آخر.

وقد وضع ضمة بدل الكسرة على ياء "بِرك" جمع بِركة في بيت

شعر زهير:

حتى استفاثت بماء لا رشاء لـــه

من الأبـــاطح في حـــافاته البرك[42]

وبِرك جمع بِركة وهي غدير الماء أو الماء المتجمع بسبب آخر أما البُركة فلها معنى آخر.

وضبط كلمة "شقشقة"[43] بكسر الشـــين الأولى وفتح الثانية، والذي في المعاجم ونهج البلاغة بكسر الشينين.

وفي صفحـــة وضع ضمة على لام المضارع الآتي جوابـــا للنفي مسبوقا بالفاء " لئلا تنقطع السيور.. فيمسِكُها"[44] وبديهة أن الفعل في هذه الحالة ينصب.

وكتاب يبحث في اللغة، أو ذو مادة لغوية محضة يجب أن تُضبط حركات كلماته اعتماداً على المعاجم أو كتاب الإصلاح أو الكتب الاخرى التي تناولت الكتاب بالتنقيح والتهذيب أو الزيادة. بيد أن المحقق يهمل ذلك في مواضع كثيرة مثل".. والحَرَب: مصدر حَرب يَحرب"[47] من دون ضبط حـــركة عين الفعل، وهذا أمر مهم: أما حركة ياء الفعل فمعروفة سواء أضبـــطت أم لم تضبـــط؛ لأنه فعل ثلاثي. وعين مضارع هذا الفعل تكون بفتحها في المضارع وبكسرها في الماضي.

أما الاجتهاد فقد ضبطها بهذا الشكل" الإجتهاد"[48] والمعروف أن همزة الخماسي همزة وصل ولا يمكن أن تكون للقـــطع، اللهم إلا إذا أتت في بيت شعر واقتضى الوزن أن تكون همزة قطع، ولا يمكن أن تكون همزة قطع إلا إذا أتت في مصدر رباعي.

وذُكر بعدها مباشرة: "وأصابـــه سَهم غَرَبٌ: إذا لم يَدرِ من أي جهة رمى به" والصحيح لم يُدرَ ورُميَ.

وقد شكل الشطر الأخير من أرجوزة:

فأنساب مثلَ الحية الحشاش[49]

والصحيح أنه من غير همز، ولو كان كما فعل المحقق لانكســـر الوزن.

وحاشا التبريزي، وهو الرجل الثبـــت، أن يقسول "والرَّمْد في العين"[50] وهو بفتح الميم، أما بسكونها فهو الهلاك.

ولم يفرق الرجل بين "الثُور" و "النَور" في قـــول التبريزي: "ريح موضع هذه البقـــرة طيبـــة لأنها ترعى الثُور، [كذا] والأزهار"[51] والصحيح هو بفتح النون.

وقد ضبط بيت الفرزدق:

أولئك أحلاسي فجئني بمثلهـــم

وأعبُد [كذا] أن أهجو كُليباً بدارمِ[52]

وأعبد هنا بمعنى آنف أو استكف فحـــق عين الفعل أن تُفتح لأن ماضيها "عَبِد".

وقـــد وضع ضمة على همزة إتاء في: "ماأكثر إتاءُ هذا النخل"[53] فإذا أريد بها التعجب فمن الواجب أن تفتح، وإذا أريد بها الاستفهام فتكون مجرورة، ويذكرنا ذلك بسؤال ابنة أبي الاسود الدؤلي أباها: ما أكثر نجومِ السماءِ. والقصة معروفة.

ومن أقبح ما يكون أن تضبط الدرعُ في "وســـنَّ عليه الدرعُ إذا صبـــها عليه"[54]. ومن الســـهولة أن ندرك أنها في موضع المفعولية، ويتبين من ذلك أن الرجل قد ترك الإشـــراف على طبـــع الكتاب بأيدي مصححين لا يدركون قيمة مثل هذا الكتاب.

وقد وضع فتحة على "ملبده" في بيت سلامة بـــن جندل[55] من حثَّ إذا ما ابتل مُلبدَه.

والصحيح أن تضم دال "ملبده" لأنها في موضع فاعل.

"فلان أخرمٌ بيِّنُ الخَرَم.."[56] هكذا ضبط المحقق "أخرم" والصفة على وزن "أفعل" لا تصرف إلا إذا عرّفت أو أضيفت وعليه ترسم بضمة واحدة من غير تنوين.

"وخائف لحماً شاكّاً برانه"[57]. ولا ندري كيف وضع الشـــدة على الكاف، ونحن نعلم أن ساكنين لا يلتقيان في بيت شعر!!

وهذا هو رسمه لحركات هذا الشطر من بيت الشعر:

إني وايديهم وكلٌ هدية[58]

وكل معطوفة على منصوب فمن حقها أن تُنصب.

وقال التبريزي: والنَّشف حجارة الحُرة"[59] هكذا بـــوضع ضم

على حاء الحرة، وهو بفتحها.

ومن أخطائه في الرسم ماورد في بيت الشعر:

ومازلنا ينسبن وهنا كل صادقة[٦٠]..

والصحيح: مازلن..

وربما يكون ذلك من أخطاء الطباعة.

ولكن لا يرتضي أحد أن يكون الرسم بهذا الشكل "وغاض ثمن السلعة نقُص."[٦١] بضم قاف نقص، ونقَص من باب فعَل يفعُل.

ويدرك القارئ من المعنى أن تسمعين في بيت جرير الذي ذكر المحقق في الهامش أن السيرافي ذكره بلا نسبة:

لو تعلمين الذي نلقى أويت لنا

أو تسمعين الى ذي العرش شكوانا[٦٢]

يدرك أن تسمعين هي بضم التاء وليس بفتحها لأن ماضيها أسمع وتعدت بـ "إلى" لأنها تضمنت معنى "يُوصل".

ونعلم أن وزن "فَعلول" ورد في العربية نادراً، وقد احصت النادر كتب التصريف والوزن السائد هو "فُعلول" وكلمة القَرموس"[٦٣] التي رسمها المحقق بفتح القاف ليست من ذلك الشاذ أو النادر، بل هي قُرموس بضم القاف.

وهل يُعقل أن يضع طالب دكتوراه في اللغة على فعل ثلاثي مجزوم عينه ولامه متشابها الحرف ضمة مثل "لم يَشُدُّها؟"[٦٤].

ومن العجب العُجاب أن لا يميز كلمة حِمل من حَمل كما ذُكر: "والأحفاض التي للحَمل"[٦٥]. والحِمل ما يحمله الإنسان والحيوان، والحَمل: هو الجنين في بطن المرأة أو أنثى الحيوان أو ثمر النبات.

ويضع الحركات في مكان آخر بهذا الشكل: "والبَخَص: لحم القدم ولحم الفِرسَنُ [كذا][٦٦]. بل هو الفِرسِنِ".

ومن الخطأ في الرسم ماورد في هذا البيت:

تسوى برجليه شُقوقاً في كلتخ

من بساري حيص زدام منسلع[٦٧]

بل هو كلتخ بالعين، كما في إصلاح المنطق،[٦٨] ولاحظ كيف رسم بالراء إذ وضع الهمزة منفردة وحقها أن تكون فوق الياء غير المعجمة.

وقد ضبط "الإثمد" غير مرة صحيحاً، ومما يؤكد أن معظم الأخطاء من عمل المصححين ورودها مفتوحة الفاء والعين مرة واحدة[٦٩].

ولا يفوت القارئ المطلع هذا الضبط: بأن يعُضُّه بأسنانه"[٧٠] ولا أدري بم أعلق على هذا الضبط.

أما الفحشُ كل الفحش أن تضبط العبارة المشهورة عند اللغويين: "وقد سامه الخَسفَ والخُسفَ"[٧١] هكذا برفع الخسف، ولا يخفى أن الخسف مفعول ثان.

وقد ضبط "قَمامة"[٧٢] بفتح التاء والمعروف كسرها، وتكون النسبة اليها بفتحها.

وضبط أيضا عروة بن حَزام[٧٣] كذا بفتح الحاء، وهو بكسرها.

وانظر الى هذا التحريك ولو تركه لكان خيراً له "قال ابو الطمحان القينيّ"[٧٤] ولا يختلف اثنان في أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب.

ومن أغرب تشكيل الحروف ضبطه لكلمة "تذق" في بيت الفرزدق:

لبيضا من أهل المدينة لم تُذَق

بنيساً ولم تتبع حمولة محجد[٧٥]

وهو في الديوان مضبوط "تَذُق" ولا أدري من أين جاء بهاتين الحركتين[٧٦].

والأغرب من ذلك أن يلتبس الأمر عليه حينما تطول الجملة مثل: "وجدت غيره ممن ليس له نظرة ولا حدته أقومُ بها منه.."[٧٧]. وأقوم حال "في موضع نصب.

وما يدعو الى الحزن أنك تراه يضبط بيت هُدبة بن الخَشْرَم كالاتي:

وكذّب قولُ العائبين سماحتي

وصبري إذا ما الأمر عضّ فأضجرا[٧٨]

ويشرح بيته الثاني معنى بيته الأول، وإن لم يكن هنالك التباس

ليزيله:

وإني إذا ما الموت لم يكُ دونه

قِدى الشِّبر أحمي الأنف أن أتأخرا

لذا يتوجب عليه أن ينصب "قول" لا أن يرفعها، فسماحته وصبره وثباته في المواقف الصعبة هي ما يكذب ادعاء الأعداء.

ولا أدري كيف تضبط "لعمري"[٧٩] بكسر اللام، بدل فتحها.

وإن المرء ليحار بين أن يجعل رسمه "وأبيض يَقِفّ ويَقَفّ"[٨٠] من أخطائه أم من أخطاء الطباعة، وكلنا يعلم أنها بالقاف.

وانظر كيف ضبط كلمة "أتونا" في بيت الشعر:

أتُونَا ثائرين فلم يؤوبوا

بأُبلُمة..[٨١]

أولا يعلم طالب دكتوراه في اللغة أن أتى تنتهي بالألف المقصورة، وعندما تسند الى ضمير جمع المذكر السالم وهو الواو تحذف الألف المقصورة لالتقاء الساكنين وتبقى الفتحة على الحرف الذي قبل الألف، لأن كل ما قبل الألف مفتوح.

وفي مكان آخر "ووِجار الضَّبُع ووَجارها جِحرها"[٨٢]. والمعروف أنها بضم جيم جحر.

والأسوأ من ذلك أن يرسم الكلمة بهذا الشكل. "حين كَنوزُ التمر"[٨٣] والواضح أنه أخطأ في رسم الكلمة؛ إذ ما قبله "أتيتهم عند الكَناز" فيكون تفسيره: حين كَنزوا التمر[٨٤].

ويشكل الحَمضيات والحَمض بكسر الحاء.[٨٥] والمعروف أنه بفتحها. وقد وضع الحركة صحيحة قبل صفحة في بيت الشعر

كيف ترى وقعَ طِلاحيّاتها

والحَمضيات على عِلاّتها

وفي مكان آخر "طال الثَّواء"[٨٦] وهو بفتح الثاء وليس بكسرها.

ويقول التبريزي: إذا مسحتَ ضرعها لتُدِرّ"[٨٧] كذا ضبط تدر. وهو فعل ثلاثي فتكون تاء المضارعة مفتوحة، ويروى بكسر وضم عينه.

وقد وضع فتحة على "يوم" في البيت الآتي:

ويومَ من الشعرى كأن ظباءه

كواعبُ مقصورٌ عليها خُدورها[٨٨]

وواضح أن اليوم مجرور بواو رب هنا.

وفي مكان آخر: "رجل كافر إذ ليس فوق درعه ثوبا"[٨٩] ولم يتنبه الرجل حقاً على ما وقع فيه من سهو، والصحيح هو: رجل كافر إذا لبس فوق درعه ثوباً ليستره.

ورسم بيت دريد بن الصمة بهذا الشكل:

حيّوا تُماضِرَ وأربَعوا صحبي[٩٠]

.....

والصحيح أن همزة "اربعوا" همزة وصل وليس فصلاً حتى يستقيم الوزن.

وانظر الى "من" في بيت بشر بن أبي خازم:

أليلى على شحط المزار تذكر

ومَن دون ليلى ذُو بحار فمَنورُ

والمعنى لا يحتمل إلا كسر ميم "من" لأن "ذوبحار" "ومنور" مكانان.

وما يثير العجب وضعه فتحة على صاد صفّين.[٩٢]

وهل يُعقل أن يكتب التبريزي "إذا حَمَوا مكاناً لم يحُلّه [كذا] أحد إلا بإذنهم"[٩٣]. وهو بفتح لام يحل لكونه مجزوماً.

وفي مكان آخر "الإرزام: التصويب"[٩٤] وهو التصويت.

ومن أقبح الأخطاء: "قال جيران العود النميري:

عَمَدْتُ لِسعدٍ فالتحيتُ جيرانه

وللكيسِ أمضى في الأمور وأنجحُ[٩٥]

وبديهة أنه "جِران العَود" و "جِرانه" وليس جيرانه وإلا كسر الوزن. وليس "لِلكيسِ" وإنما "ولَلكَيسُ" فهي لام ابتداء للتوكيد وليس بلام جر.

ومما لا يغفر من الأغلاط ".. والبطِن: الكثير الأكل. وهم يُذمُّون بذلك ويقولون: البطنة تُذهب الفطنة"[٩٦] ولو ترك يذمون من غير حركة لكان أوفق له وجنب نفسه الخطأ، ونقدَ الآخرين.

وفي مكان آخر: "وعَثَر عليه يعثُر عُثُورا: إذا طلع [كذا] عليه"[97]. ويعلم الله ان التبريزي اراد "اطّلع" وفي القرآن الكريم: "لو اطلعت عليهم لوليت منهم فراراً".

وما بالك في "البِرذُون"[98] كذا بضم الذال بدل فتحها، وبعد ذلك بخمسة أسطر: "ونفق الزاد نَفَقاً إذا نَفِدَ"[99] كذا بذال بدل الدال. ويتلوها بعد سطر بخطأ آخر: "وقد علق الظبي في الحَبالة"[100] هكذا بفتح حاء الحبالة وهو بكسرها.

وقد وضع فوق لام.. "رحالهم" ضمة وهي في موضع المفعولية:

فنعمَ مُعَرّسُ الأضياف تَذجيـ

رحـالُهم شـآميةٌ بـليلُ[101]

وفي مكان آخر: "..فما كان واقعاً منها موقع الأمر كدِرَاك وتَرَاكِ وحذارِ"[102]. وهي اسم فعل أمر على وزن "فَعالِ" كنَزالِ من غير تشديد العين.

وقد رسم "حسِبتُ"[103] من حساب الأشياء بكسر عين الفعل الماضي وهو بالفتح.

ومن المستغرب "طرقته أطرُقُه طَروقاً"[104] [كذا]" بل هو طُروقاً بضم الطاء وليس بفتحها.

وقد ضبط هذه الجملة كذا: "ويقال آتيته إذا أعطيته وآتيته إذا جئته"[105]. وهل يُعتمد على هذا الضبط إذا كانت الثانية آتيته بدل أتيته؟!.

وما بالك بهذا الضبط:

فإن تكُ داعـرَ رثّـت قُواها

فإني واثق بـبـني زياد[106]

وحقها أن تكون "داعراً" حتى يستقيم الوزن.

ومن عجيب رسمه: "وهو طعام راهٍ: أي دائمٌ" بل هو راهن[107].

ومن أخطائه: "هو لايزال يتقدم أمام البيوت إذا طلبوه ومع ذلك لا يعيَ لشدّته وقوته"[108]. ولا ندري ماالذي جزم الفعل فمنعه من أن يكون يعيا!.

وضبط أول كلمة من بيت عامر بن حليس:

ومُهَراً [كذا] من كلّ غُبَرِ حيضه[109]

وما يمنعه أن يكون "ومهرٍ" حتى يستقيم الوزن والمعنى؟!.

ومما لا يُغضي عنه: "أهزل الناسُ إذا صابت أموالهم سنةً"[110] فجعل السنة مفعولا بدل فاعل ومعناها هنا الجدب.

وفي مكان آخر: "وزعم أن العرب أجرقا مَجرى المثل"[111] ولو قيل جرت لقيل مَجرى، بفتح الميم ــ ولكن الفعل رباعي فيجب أن يكون المصدر الميمي مضموم الميم.

وحرك "همك" التي هي في موضع ابتداء بفتح الميم بدل رفعها: "همّك ما أهمّك"[112].

ومن أخطائه في الرسم "وانفشّت الإبل والغنم أرسلتها بالليل ترعى"[113] بل هو أنفَشتَ.

ومما يجعلك تنفر من قراءة الكتاب، وأن لا تثق بضبط المحقق ماورد: "وافاض البعيرُ بجرّته إذا أخرجها من كرشه"[114]. وهو بكسر جيم جرته لافتحها.

وهل يُعقل أن التبريزي كتب ووضع حركات هذه الجملة كما نرى؟

وثَلّ عَرْشُهُ يَثُلُّه: إذا ذهب عزُّه وشرفه"[115] ويبدو أن المحقق نسي أن يثبت كلمة "الله" بين ثل وعرشه، ولم يكلف نفسه تصحيح تجارب الكتاب أو قراءته قبل الطبع النهائي فكانت النتيجة كما نرى. وله وجه آخر وهو: ثُلّ عَرْشه. وكلا الأمرين وجيه.

وفي مكان آخر: والشُبوب: ما تُشَبُّ به النار"[116] بل هو الشُبوب. مثل الوَقود: وهو ما توقد به النار والوُقود هو الاشتعال.

ومن ذلك الضبط ولكنه ليس بالمخل بالمعنى بيت النابغة الجعدي:

وقوم يَهينون أعراضهم[117]...

و "يَهينون" من أهان وهو رباعي فمن حق ياء المضارعة الضم.

ومن الأخطاء المستقبحة وضعه فتحة فوق نون "نِضو"[118] وهو بكسرها.

وماذا يُقال حين ورود خطأين في شطر واحد من بيت شعر للفرزدق.

وكنتُ [كذا] كذئب السُّوء [كذا] لما رأي دماً

بصاحبه يوماً أحال على الدَّمِ[120]

وليس من المعقول أن يشبه إنسان نفسه أو سلوكه بسغدر الذئب بصاحبه، وكلمة "السوء" مضبوطة في الديوان بفتح السين.

ولو رجع الى إصلاح المنطق لما غلط ط في رسم كلمة هداء في الجملة: "وهَديت العروس الى زوجها إهداءً"[121] بل هو هِداءٌ[122]، ولم يرد المصدر هنا. لأن الأسماء والمصادر تتناوب المواقع الإعرابية.

ومن الأغلاط في التشكيل التي تجعل الكلام مضطرب المعنى ضبطه بيت السموأل:

أليَ الفضلُ أم عليَّ إذا حو

سبتُ، أني [كذا] على الفضل مقيتُ[123]

فهو لا يحاسب لاقتداره على الحساب، بل يفسر ذلك ما جاء في البيت الذي قبله.

ليت شعري وأشعرَنّ إذا ما

قَرّبوها منشورة ودُعيتُ

ولذا من حق "أني" أن تكسر همزتها لأنها استئناف للكلام والضمير في محل ابتداء؛ لأنه يفتخر باقتداره على الحساب وليس يلام عليه أو يعاب عليه، كما يوحي تشكيل المحقق.

ومن أغلاطه في رسم الكلمات التي ماتت فتحنطت وبقيت في كتب اللغة خارجة من الاستعمال قول التبريزي نقلاً عن ابن السكيت: مرّت بي غرارة فمحشتني أي سجحتني"[124] بل هي سحجتني.

وما بالك بهذه الجملة: "وربيعةٌ الرقيّ لا يستشهد بشعره"[125] وربما تكون الشدة والكسرة قد زحفتا من القاف على الياء في وهم طباعي، ولكن ماالذي نقوله عن تنوين ربيعة الممنوع من الصرف.

ومن عجيب ضبطه "وغُميَ عليه فهو مُغمِيٌ"[126]. وهو مُغمىً حسب القاعدة الصرفية.

وقد فتح عين "ظَلْلتُ" عند إسنادها للمفرد المتكلم، وحقها أن تكسر، كما وردت في البيت:

لضوء برقٍ [كذا] ظَلَلْت مُكتئبا

شقّ سناه في الجوّ والنهبسا[127]

وقد يكون عدم تنوين برق خطأً طباعيا.

وقد ضبط جملة من حديث الإمام علي عليه السلام: "مَخْدَج [كذا] اليدِ"[128] وهو بضم الميم؛ لأنه اسم مفعول من أخدج.

وانظر الى كلمة تُحَرّق في بيت الأعشى:

لعَمري لقد لاحت عيون كثيرة

إلى ضوء نار في يفاع تُحرّق[129]

ولو لاحظ الديوان دقيقاً، من دون أن يعمل تفكيره، لما وقع في هذا الخطأ، وقد أخطأ في البيت الثالث أيضا حينما وضع تتفرق بدل نتفرق:

رَضيعَي لبان ثَدي أمّ تقاسما

بأسحم داجٍ عوض لا نتفرّق

والحلق والنار هما اللذان أقسما، والكلام لهما بأن لا يتفرقا.

وقد ضبط بيت عبد الله بن الزبير:

فإن تَقتلُوا نربعْ وإن يكُ خامسٌ

يكن سادس حتى يبيرَكُم [كذا] القتلُ[130]

ففلط مرتين إحداهما أن الفعل ينصب بحتى، والثانية أن الميم تحرك بضم وإلا كسر البيت. وقد رسم بعد ثلاثة أسطر كلام المؤلف "حتى يُهلكُم القتل" وهو منصوب وليس بمجزوم فحقه أن يكون يُهلِكَكُم.

وقد أساء إلى التبريزي وابن السكيت بتشويه مسألة نحوية تحتمل حركتين يختلف معهما المعنى حينما حرك نسوة بالضم ومن حقها الكسر: ".. وتقول عندي ستةُ رجال ونسوة [كذا] أي ثلاثة من هؤلاء وثلاثة من هؤلاء.."[131] وقد قال التبريزي بعدها: "وإن شئت قلت عندي ستة رجال ونسوة [كذا لم يحرك نسوة] فنسقت بالنسوة على الستة" وواضح أن النسوة في الجملة الأولى مكسورة وليست بمرفوعة، وأنها في الجملة الثانية مرفوعة لأنها معطوفة على الستة.

ومما يقف عليه المرء بين مصدق ومكذب جملة "وقد بَقَى [كذا] منه بقية"[132]. وبقـــي على وزن فعِل يفعَل. وما أثبـــته هو من الخطأ الشائع.

وانظر الى ضبطه لبيتي المزق العبدي:

أكلَّفتَني أدواء قـــوم تركـــتُهم

فإلا تداركني من البحر أغرِقِ [كذا][133]

فإن تُتهِموا أُنجِدْ خلافاً [كذا] عليكمُ

وإن تعمنوا مستحقبي الحرب أعرِق [كذا]

فالشطر الثاني من البيت الأول يخاطب فيه بـــعض الملوك الذي يريد أن يعاقبه بجريرة قومه الذين تركهم بقوله: إن لم تنتشـــلني من هذه العقوبة أي تترك معاقبتي فسوف أهلك، وشبه هلاكه بالغرق، وهو لا يدعوه الى إغراقه، بحسب تشكيل المحقق للفعل، وفي الشطر الثاني "خلافاً" وليس خلافا، كما كررها مرة ثانية في الشرح، وفعل أُعرق رباعي وليس بثلاثي فحق همزته الضم وليس الفتح.

وبديهة أن "خجل" من باب "فعِل يفعَل" ولكنه ضبـــط الحديث النبوي: "إذا شبِعتُنّ خَجَلتُنّ.."[134].

والله سبحانه وتعالى يقول: "إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً"، وأبا الدكتور فوزي مسعود إلا أن يكتبها "فعل بـــه فعلاً يستحـــي [كذ] منه"[135].

وقد رسم "طيّ" لهذا الشـــكل "طئ"[136] وهو وهم. والعرب تقول طيّ وطيّ.

ومن له المام بالعربية يدرك جيداً أن هناك خطأ في رسم الكلمات "ولا تقل رواية إنما الرواية البعير"[137] والمقصود هنا الراوية.

ومن الغلط القبيح "..يُزيد فيه"[138] والفعل هو زاد يَزيد ســـواء أكان لازماً ام متعديا.

وهل يُعقل أنه لم يلحظ كيف ضُبط بيت شعر النابغة الذبـــياني، وهو الذي لم يكتف بالديوان؛ بل استعان بتسع مصادر أخرى حتى وصل الى هذا الضبط العجيب:

إنـّا اقتســـمنا خطتينا بيننـــا

فحملتَ [كذا] بـــرّةَ واحـــتملتَ فجارِ[139]

فالمخاطب المهجو يحمل صفتين متناقضتين هما البرُّ والفجور، أما النابغة الهاجي المتفاخر فلا يحمل أي صفة فقد جرده الدكتور فوزي من كليهما.

وبعد هذه الصفحة شرح التبريزي البيت فأساء المحقق، رعاه الله، الى هذا الشرح فوضع الحركة تحت الســـين في "لاتنسِ" بـــدل "لا تنسَ" و "حملت أنت الفجورَ ونقضِ" بـــدل نقـــضَ و "لم تلحـــق غباري.. فتشقُّه" بدل فتشقّه؛ لأنها أتت بعد نفي.

ومما وهم فيه الرجل "وتســـنّت [كذا] فلان بـــنتَ فلان"[140] والصحيح هو تسنّتَ: إذا تزوج اللئيم المرأة الكريمة.

وقد صرف أفوه في "وأفوةً"[141] وهو مما لا يصرف للصفة ووزن أفعل.

وربما يحسب على مسرد الأخطاء الطباعية الذي لو عملناه لكان ضعف هذا البحـــث: "وعضدتُه ضربـــت عضداه"[142] وهو يعني عضدَه.

ولا أدري لم وقف الرجل موقف المتفرج من خطأ التبريزي وابن السكيت في: "وتقول هو مسيل الماء والجمع أمسِلَة ومسُلٌ ومُسْلانٌ ومسائل"[143] بل هو مسايل لأن ياءه من أصل الفعل سال يسيل.

ولا نعلم على أي معجم أو كتاب لغة اعتمد في كســـره العين في "عَقار" في قول التبريزي "ماله دار ولا عقار"[144] وهو بفتحها.

ومن الأغلاط التي يجب الوقوف عليها: أَخال [كذا][145].

ومن ذلك الضبـــط الغلط: "والشِّيد: الجِصُّ"[146] وهو الشَّيد. بكسر الشين.

كلمة لا بد منها

لايزال الباحثون والمحققون وسيقولون عند الانتهاء من أعمالهم وكتابـــة مقـــدمة لها: ولا أدعي الكمال في عملي هذا؛ فالكمال لله وحده. وهذا صحيح إذ كتبت بحوث وحققت كتب. وكتبت حولها بحوث مبـــــينة جوانب الخطأ والصواب فيها. ويمدح معظم هذه الأعمال برغم تلك الأغلاط.

ولكن ما الذي نقوله عن كتاب حُقق رســـالةَ دكتوراه في اللغة

يشرح كتاباً ألف قبله بـــزمن طويل، والفت مثله كتب أخرى تدور حـــول الكتاب نفســـه وتوجب على الدكتور الرجوع اليها عند التحقيق.

وكلنا يعلم أن فصول الرسالة تعرض على الأســـتاذ المشـــرف واحداً تلو الآخر ليبدي الأخير ملاحظاته وتصحيحاته، ثم تطبع في شكل رسالة وتعرض نسخها على هيأة المناقشـــة. وعند مناقشـــة الرسالة تبين اللجنة للطالب مواطن الخلل في عمله، وتلزمه، ضمن وصيتها، الأخذ بملاحـــظاتها. ولكن مانراه من هنات يدل على أن العمل لم يقرأ من قبل أشخاص آخرين هم أعلم من الدكتور فوزي ولا يدل أيضا أنه رجع الى المصادر التي ألفت حول كتاب "إصلاح المنطق".

وعملي هذا نتيجة قراءة واحدة، فما بـــالك إذا قـــرئ مرتين أو ثلاثاً. ومع ذلك أهملت الكثير ولم أقـــيده؛ لأنه لا يفوت القـــارئ اللبيب. ولو كتبت مسرداً بتلك الأخطاء الطباعية لصار البحـــث ضعف ما قيدته. وآخر ما أتمنى أن يجد كتاب "تهذيب إصلاح المنطق" يداً أخرى تخلصه من كل هذه العيوب.

الهوامش

١ــ تهذيب إصلاح المنطق: ١/٤.

٢ــ م.ن: ١/٥.

٣ــ م.ن: ١/٩.

٤ــ م.ن: ١/١٣.

٥ــ م.ن: ١/١٤.

٦ــ م.ن: ١/١٨.

٧ــ ينظر مثال على ذلك مادة حـــذا ٢/٣٧ و ٦٢ ويمكن ملاحـــظة التكرار الكثير حين الرجوع الى مسرد المواد اللغوية في آخر الجزء الثاني.

٨ــ م.ن: ١/٢١.

٩ــ أمثلة على ذلك من الأمثلة الكثيرة: ١/١٦١، ٢/٣٦، ٢/٤١.

١٠ــ م.ن: ١/٤٤، إصلاح المنطق: ٢٨٠.

١١ــ م.ن ١/٤٧، ١/٥٤، ١/٥٧.

١٢ــ م.ن: ١/٥١ و ١/٥٣.

١٣ــ م.ن: ١/٥٣.

١٤ــ م.ن: ١/٦٥، ٢/١٧، ٢/١٨٠.

١٥ــ م.ن: ١/٧٤.

١٦ــ م.ن: ١/٢٨٠، ١/٢٥٢.

١٧ــ م.ن: ١/٤٢٢، ٢/٢٥٦.

١٨ــ م.ن: ١/٢٢٢.

١٩ــ م.ن: ١/١٤٤.

٢٠ــ م.ن: ١/١٥٧، ١/٢٢٩، ١/٣٧٢.

٢١ــ م.ن: ١/١٦٣.

٢٢ــ م.ن: ١/١٧٢ و ١٧٦.

٢٣ــ

٢٤ــ م.ن: ١/٢٢٦ ديوان جرير: ١/١٦٠.

٢٥ــ م.ن: ١/٢٥٢.

٢٦ــ م.ن: ١/٣١٦ و٣١٧.

٢٧ــ م.ن: ١/٣٣٤.

٢٨ــ م.ن: ١/٣٧٠.

٢٩ــ م.ن: ١/٤٤٤.

٣٠ــ م.ن: ١/٤٨٩.

٣١ــ م.ن: ١/٥٢١ وينظر: ٢/١٢٠ في مسألة "علم" و ٢/١٢١ في الفرق بين إيه وإيه..

٣٢ــ م.ن ٢/٢١.

٣٣ــ م.ن: ٢/٦٠.

٣٤ــ م.ن: ٢/١٣٥.

٣٥ــ البيان والتبين ١/١٣٤.

٣٦ــ تهذيب إصلاح المنطق: ٢/١٧٣ و١٧٥.

٣٧ــ م.ن: ٢/١٨١.

٣٨ــ م.ن: ١/٧٤ و ١٦٨.

٣٩ــ م.ن: ١/٦١.

٤٠ــ م.ن: ١/٨٤.

٤١ــ م.ن: ١/١٠٢.

٤٢ــ م.ن: ١/١٠٢.

٤٣ــ م.ن: ١/١٠٥.

٤٤ــ م.ن: ١/١٠٨.

٤٥ــ م.ن: ١/١٢٣.

٤٦ــ م.ن: ١/١٢٩.

٤٧ــ م.ن: ١/١٢٩.

٤٨ــ م.ن: ١/١٣٠.

٤٩ــ م.ن: ١/١٤٠.

٥٠ــ م.ن: ١/١٦٠.

٥١ــ م.ن: ١/١٦١.

٥٢ــ م.ن: ١/١٦٨.

٥٣ــ م.ن: ١/١٧٣.

٥٤ــ م.ن: ١/١٨١

٥٥ــ م.ن: ١/١٨٣.

٥٦ــ م.ن: ١/١٩٣.

٥٧ــ م.ن: ١/٢٠٤.

٥٨ــ م.ن: ١/٢١٠.

٥٩ــ م. ن: ١/٢١٥.

٦٠ــ م.ن: ١/٢٢٢.

٦١ــ م.ن: ١/٢٢٦.

٦٢ــ م.ن: ١/٢٢٦.

٦٣ــ م.ن: ١/٢٢٧.

٦٤ــ م.ن: ١/٢٣٠.

٦٥ــ م.ن: ١/٢٣٤.

٦٦ــ م.ن: ١/٢٣٥.

٦٧ــ م.ن: ١/٢٣٦.

٦٨ــ إصلاح المنطق: ٧٤.

٦٩ــ تهذيب إصلاح المنطق: ١/٢٥٣.

٧٠ــ م.ن: ١/٢٥٤.

٧١ــ م.ن: ١/٢٦١.

٧٢ــ م.ن: ١/٢٦٢.

٧٣ــ م.ن: ١/٢٦٤.

٧٥ــ م.ن: ١/٢٧٠.

٧٦ــ ديوان الفرزدق: ١٨٠.

٧٧ــ التهذيب: ١/٢٧٣.

٧٨ــ م.ن: ١/٢٧٥.

٧٩ــ /.ن: ١/٢٩٢.

٨١ــ م.ن: ١/٢٩٨.

٨٢ــ م.ن: ١/٣٠٠.

٨٣ــ م.ن: ١/٣٠٠.

٨٤ــ إصلاح المنطق: ١٠٥.

٨٥ــ م.ن: ١/٣٠٦.

٨٧ــ م.ن: ١/٣١٨.

٨٨ــ م.ن: ١/٣٣٤.

٨٩ــ م.ن: ١/٣٣٦.

٩٠ــ م.ن: ١/٣٣٨.

٩١ــ م.ن: ١/٣٣٩.

٩٢ــ م.ن: ١/٣٤٣.

٩٣ــ م.ن: ١/٣٥٧.

٩٤ــ م.ن: ١/٣٦١

٩٥ــ م.ن: ١/٤٣٣.

٩٦ــ م.ن: ١/٤٥٦.

٩٧ــ م.ن: ١/٤٥٦.

٩٨ــ م.ن: ١/٤٦٢.

٩٩ــ م.ن: ١/٤٦٢.

١٠٠ــ م.ن: ١/٤٦٢.

١٠١ــ م.ن: ٢/٣.

١٠٢ــ م.ن: ٢/١٦.

١٠٣ــ م.ن: ٢/٢٤.

١٠٤ــ م.ن: ٢/٢٩.

١٠٥ــ م.ن: ٢/٣٥.

١٠٦ــ م.. ن: ٢/٣٧.

١٠٧ــ م.ن: ٢/٥٠.

١٠٨ــ إصلاح المنطق: ٢٤٨.

١٠٩ــ التهذيب: ٢/٥٦.

١١٠ــ م.ن: ٢/٥٦.

١١١ــ م.ن: ٢/٥٨.

١١٢ــ م.ن: ٢/٦٠.

١١٣ــ م.ن: ٢/٦١.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١١٤ــ م.ن: ٢/٦٩.

١١٥ــ م.ن: ٢/٧٤.

١١٦ــ م.ن: ٢/٧٩.

١١٧ــ م.ن: ٢/٨٠.

١١٨ــ م.ن: ٢/٨١.

١١٩ــ م.ن: ٢/٨١.

١٢٠ــ م.ن: ٢/٨٨ وديوان الفرزدق: ٢٦.

١٢١ــ التهذيب: ٢/٩٤.

١٢٢ــ الإصلاح: ٢٧٤.

١٢٣ــ التهذيب: ٢/٩٥.

١٢٤ــ م.ن: ٢/١٠٠.

١٢٥ــ م.ن: ٢/١٠٣.

١٢٥ــ م.ن: ٢/١٠٣.

١٢٦ــ م.ن: ٢/١٠٦.

١٢٧ــ م.ن: ٢/١١١.

١٢٨ــ م.ن: ٢/١١١.

١٢٩ــ م.ن: ٢/١٣٢.

١٣٠ــ م.ن: ٢/١٤٠.

١٣١ــ م.ن: ٢/١٤٢.

١٣٢ــ م.ن: ٢/١٥٠.

١٣٣ــ م.ن: ٢/١٥٣

١٣٤ــ م.ن: ٢/١٦٨.

١٣٥ــ م.ن: ٢/١٦٨.

١٣٦ــ م.ن: ٢/١٧٠.

١٣٧ــ م.ن: ٢/١٨٧.

١٣٨ــ م.ن: ٢/١٩٢.

١٣٩ــ م.ن: ٢/١٩٨.

١٤٠ــ م.ن: ٢/٢٥٤.

١٤١ــ م.ن: ٢/٢٥٤.

١٤٢ــ م.ن: ٢/٢٥٤.

١٤٣ــ م.ن: ٢/٢٥٨ والإصلاح ٣٧٠.

١٤٤ــ م.ن: ٢/٢٨٠.

١٤٥ــ م.ن: ٢/٣١٨.

١٤٦ــ م.ن: ٢/٣٤٨.

مصادر البحث:

١ــ إصلاح المنطق، لابن السكيت.

تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. طبع دار المعارف بمصر ١٩٧٠

٢ــ البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق الحسن السندوبي.

٣ــ تهذيب إصلاح المنطق، التبريزي.

تحقيق الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود. الهيأة المصرية العامة للكتا ١٩٨٦.

٤ــ ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. د المعارف. مصر ١٩٦٩.

٥ــ ديوان الفرزدق. كرم البستاني دار صادر بيروت. بدون تاريخ.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى